ISSN: 3006-7812 (Print)

Al-Rafidain Journal of Political Science

ISSN: 3006-7820 (Online)

♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Lecturer Dr. Hussein Ali Hussein Ibraheem
University of Diyala, College of Law and Political Science

Lecturer Dr. Tameem Imad Sadeq
University of Diyala, College of Law and Political Science

Corresponding author E-mail:
hussainali@uodiyala.edu.iq

Keywords:
Development
Sustainable Development
Germany

ARTICLE INFO

Article history:

Received:
24 April 2025

Received in revised form:
12 May 2025

Accepted:
26 June 2025

Final Proofreading:

Available online:
28 June 2025

E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

| Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) |

Development experience in the Republic of Germany

ABSTRACT:

Sustainable development is a multidimensional, multifaceted process. Its core and foundation is economic development, with education as its foundation, and political institutions and human resources as its leadership and management. It is of great importance for the benefit of countries and societies, in other words, a process of continuous advancement and development in the political, social, economic, and cultural spheres. Our research addresses the German development experience, which is considered one of the international experiences that succeeded in achieving the development process and maintaining its sustainability. The research was divided into two sections. The first section addressed the theoretical framework for sustainable development, while the second section addressed the beginnings of the development experience in Germany. We demonstrated how Germany rebuilt itself after emerging from World War II (1945) exhausted and devastated, and sought to once again reach the ranks of developed countries. Its first steps were to rebuild its constitutional and political institutions, adopting the parliamentary democratic system and distributing responsibilities between federal institutions (legislative, executive and judicial) and similar institutions at the state level. It also rebuilt its devastated economy and rebuilt the German individual, raising him socially and politically on democratic principles and values that reject a return to dictatorship, and giving civil society and the private sector great importance in the process of development and sustainability. The conclusion came to highlight the most important conclusions reached by the research.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

التجربة التنموية في جمهورية ألمانيا الاتحادية

م.د. حسين علي حسين إبراهيم/جامِعة ديالى/كُلية القانون والعلوم السياسية/ديالى/العِراق

م.د. تميم عماد صادق بني/جامِعة ديالى/كُلية القانون والعلوم السياسية/ديالى/العِراق

المُلخّص

التنمية المستدامة هي عملية متعددة الأبعاد والمجالات. جوهرها وعمادها البناء الاقتصادي، ويشكل التعليم قاعدة انطلاقتها، وفي المؤسسات السياسية والموارد البشرية قيادتها وادارتها، ولها أهمية كبيرة تصب في مصلحة

الدول والمجتمعات، وبمعنى آخر عملية ارتقاء وتطور مستمر، في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وتناول بحثنا هذا التجربة التنموية الألمانية، التي تعد واحدة من التجارب الدولية التي نجحت في تحقيق عملية التنمية والمحافظة على استدامتها، فتم تقسيم البحث على مبحثين، تناول المبحث الأول: الاطار النظري للتنمية المستدامة، وتناول المبحث الثاني: بدايات التجربة التنموية في ألمانيا، وبينا فيه كيف اعادت ألمانيا بناء نفسها من جديد، بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) منهكة ومدمرة، والسعي من اجل الوصول مرة اخرى الى مصاف الدول المتقدمة، وكانت أولى خطواتها اعادة بناء مؤسساتها الدستورية والسياسية، فأخذت بالنظام الديمقراطي النيابي، وتوزيع المسؤوليات بين المؤسسات الاتحادية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وبين مؤسسات مماثلة لها على مستوى الولايات، كما اعادت بناء اقتصادها المدمر ، وإعادة بناء الفرد الألماني وتنشئته اجتماعياً وسياسياً على المبادئ والقيم الديمقراطية التي ترفض العودة الى الدكتاتورية، وإيلاء المجتمع المدني والقطاع الخاص اهمية كبيرة في عملية التطور والاستدامة. وجاءت الخاتمة لتبين اهم ما توصل اليه البحث من استنتاجات.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، ألمانيا.

المُقدِمة

تعد التنمية المستدامة من الموضوعات المهمة التي شهدت وما زالت تشهد تطورات كبيرة على الصعيد العالمي، منذ ثمانينيات القرن الماضي ولغاية اليوم، لما لها من أهمية كبيرة، كونها تمثل عملية تحول وانتقال وارتقاء من الوضع الثابت الذي تعيشه الدولة والمجتمع الى وضع أعلى وأفضل، وبمعنى آخر عملية ارتقاء وتطور مستمر، جزئي ومن ثم شامل، في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ونتيجة للأهمية الكبيرة للتنمية المستدامة، للأجيال الحالية والمقبلة، فقد أخذت الدول تضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة التي من شأنها النهوض والارتقاء في عملية التنمية والتنمية المستدامة، سواء الاستراتيجيات القريبة او المتوسطة وحتى بعيدة المدى، وتواجه عملية التنمية مجموعة من التحديات التي تقف حجر عثرة في طريق سيرها وتقدمها، ومن هذا المنطلق جاء اختيار عنوان هذا البحث الموسوم بـ:(التجربة التنموية في جمهورية ألمانيا الاتحادية) بوصفها واحدة من التجارب الدولية الناجحة والمتقدمة، فرغم خروجها من الحرب العالمية الثانية عام (١٩٤٥) منهكة ومدمرة ومقسمة إلا انها استطاعت ان تعيد بناء نفسها من جديد والوصول الى مصاف الدول المتقدمة، لتصبح اليوم سيدة أوربا.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية دراسة التجربة الألمانية في مجال التنمية في نقطتين رئيستين:

١. تعد من التجارب الناجحة، ومن الممكن الاستفادة منها في تجارب تنموية أخرى.

٢. ان ماضي ألمانيا شبيها الى حد ما بحاضرنا العراقي، لذا علينا الاستفادة من تلك التجربة ليكون مستقبلنا شبيها بحاضرها.

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية الدراسة في البحث عن السبل والطرق التي سلكتها ألمانيا من أجل الوصول الى ما وصلت اليه اليوم، وبالتالي علينا الوقوف على مجموعة من التساؤلات والإجابة عنها، والتي يمكن في التالي:

١. بعد خروج ألمانيا من الحرب العالمية الثانية منهكة ومدمرة، ماهي أولى الخطوات التي قامت بها؟

٢. كيف تعاملت ألمانيا مع الحلفاء الذين احتلوا اراضيها، وهل قدم الحلفاء شيئاً لألمانيا ساعدها على النهوض؟

٣. هل اقتصرت التنمية الألمانية على جانب واحد دون الجوانب الأخرى، كأن يكون الجانب الاقتصادي مثلا أو السياسي؟ أم أخذت تعمل على مختلف الجوانب من أجل اعادة بناء نفسها؟

فرضية البحث:

تتمثل فرضية الدراسة في تضافر مجموعة من العوامل والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يأتي الوعي في مقدمتها، تليه الإرادة الحقيقية والضمير الحي الذي كتب نجاح التجربة التنموية في المانيا.

منهج البحث:

من اجل الوقوف على أهم الأحداث التي حصلت في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ومن ثم وصفها وتحليلها، سنتبع منهج التحليل النظمي.

هيكلية البحث:

من أجل دراسة موضوع التجربة التنموية في جمهورية ألمانيا، نقوم بتقسيمه على مبحثين:

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة

المبحث الثاني: مجالات التنمية المستدامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية

المبحث الاول

الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة

سيتم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، ندرس في المطلب الاول مفهوم التنمية وأهدافها ومقومات نجاحها، وفي المطلب الثاني ندرس التنمية المستدامة من خلال تحديد مفهومها وسماتها، فضلاً عن تبيان أهدافها وعناصرها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية وأهدافها ومقومات نجاحها:

أولاً: مفهوم التنمية

يمكن تحديد مفهوم التنمية من الناحية اللغوية بأنها اشتقاق لمفردة (النمو)، والتي تعني الزيادة والتطور...إلخ، والتي تفيد الانتقال من وضع إلى وضع آخر أحسن منه، والتنمية لغويا جاءت من الفعل نما أي زاد ومن النماء أي الخير والإصلاح، أما من الناحية الاصطلاحية فهي عملية متعددة الأبعاد ومتنوعة المجالات، الامر الذي أدى إلى اختلاف المفاهيم التي وضعت بشأنها، فالمقاربة الاقتصادية بينت التنمية على انها: الزيادة في عملية الانتاج، ومن ثم زيادةً في الدخل القومي، أما المقاربة الاجتماعية لها فتعني احداث تغييرات جوهرية في المجتمع من خلال نشر مبادئ العدالة والكرامة والمساواة، وتوجيه سلوك الأفراد وتعزيز انتمائهم، وتعزيز الاستقرار داخل المجتمع، بينما حددت المقاربة السياسية التنمية على انها تحديث المؤسسات، وترسيخ مبادئ الديمقراطية والمشاركة[١]. وثقافياً فيمثل التعليم قاعدة الانطلاق الحقيقية للتنمية وذلك بالنظر إلى دوره في تحقيق عملية التنمية، أي أنها عملية استثمار للطاقات والقدرات المادية والبشرية الموجودة في المجتمع، من أجل تحقيق الرفاهية للجميع واستدامتها[٢].

ومن وجهة نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة فالتنمية تعني: "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"[٣].

إن تحقيق ونجاح عملية التنمية يتطلب توافر مجموعة من القدرات الاستخراجية التي تتعلق بتوظيف الموارد المادية والبشرية في الدولة، والقدرات التنظيمية التي تتعلق بضبط وتوجيه سلوك الأفراد، فضلاً عن القدرات التوزيعية المتعلقة بتوزيع موارد الدولة بشكل عادل بين مختلف مناطقها وأقاليمها الجغرافية، الأمر الذي يؤدي الى تحقيق التقدم والنجاح في عملية التنمية، وبمختلف مجالاتها التي تشمل ما يلي:[٤]

أولاً: التنمية الاقتصادية: وهي عملية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، وزيادة الدخل القومي، عن طريق توفير رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

ثانياً: التنمية الاجتماعية: هي عملية إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد.

ثالثاً: التنمية الثقافية: هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه، كما تعني تمكين الأنشطة الثقافية أو تعزيزها داخل المجتمع، لجعل أفرادِه أكثرَ ثقافةً وإدراكاً، مما يُحسن جودة حياتِهم.

رابعاً: التنمية البيئية أو المتواصلة: وتعني تلبية احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة.

خامساً: التنمية السياسية: وتعني إقامة الأبنية التي تسمح بمشاركة الشعب في العملية السياسية، وخلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفاعل للسياسات الإنمائية، وتلبية مطالب المواطنين، وبناء الديمقراطية بما تتضمنه من إنشاء المؤسسات السياسية، وخلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء القومي وتفتح الآفاق إلى التعددية الحزبية[٥].

ثانياً: أهداف التنمية:

تهدف عملية التنمية إلى تحقيق رفاهية الأفراد وتوفير الحياة الكريمة لهم، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويمكن تلخيص آليات تحقيق هذه الرفاهية بما يلي: [٦]

١. توفير فرص التعليم والعمل؛ للقضاء على مظاهر الفقر العام والتخلف.

٢. تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدرجة مقبولة وملائمة لتخفيف معدلات البطالة والتضخم محاولة للقضاء عليها.

٣. تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

٤. توجيه واستثمار قدرات النظام السياسي الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية وغيرها من القدرات من أجل التعامل مع البيئة المحيطة محلياً وخارجياً ومواكبة الأفضل باستمرار.

٥. التحرر العادل والمتوازن ضمن الهوية الوطنية لكل مجتمع. ويشمل مفهوم التحرر القدرة على الاختيار واتخاذ القرار والتخلص من التبعية بكل أشكالها وأبعادها.

٦. توفير أساليب العيش الكريم بكل ظروفه وأبعاده والتي تشمل توفير فرص عمل متكافئة وعادلة وتوفير السلع والخدمات الملائمة للحياة الإنسانية الأفضل دوماً.

ثالثاً: مقومات نجاح التنمية:

يتطلب نجاح التنمية توافر جملة من المقومات، ومنها ما يأتي:[٧]

١. التخطيط الواعي والمنظم والمدروس للتنمية بما في ذلك تحديد واضح ودقيق وعملي للأهداف والوسائل والفرص والمحددات والافتراضات.

٢. انطلاق المجهودات التنموية من الظروف والمعطيات والقيم الأساسية للمجتمع.

٣. التوازن في الاهتمام الشامل بمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

٤. الربط بين التنمية والعلم والتكنولوجيا والأبحاث.

٥. الاهتمام بإدارة التنمية وتنظيمها وفقاً للأصول العلمية وخصوصاً معايير الكفاءة والمؤسسية.

٦. الانفتاح والتعاون الإيجابي بين الدول المختلفة في كافة المجالات الثنائية والجماعية التي تعزز احتمالات التنمية عموماً.

٧. توفير كافة المتطلبات والمدخلات اللازمة لعملية التنمية ومن أهمها:

أ- الاستثمارات المالية (رأس المال المحلي والأجنبي).

ب- توفر المناخ الملائم لعملية التنمية (الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي).

ج- توفير العناصر البشرية المؤهلة والمدربة.

د- توفير الأساليب الإدارية والتكنولوجية ونظم العمل الملائمة والفعالة.

هـ- تحديث التشريعات لتواكب التطورات التنموية.

و- توفير نظم حديثة ومتكاملة للمعلومات والرقابة والمتابعة

المطلب الثاني: التنمية المستدامة (المفهوم – السمات – الأهداف – العناصر):

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة:

الاستدامة في اللغة مشتقة من الفعل (دام)، و(استدام)، أي دوام الشيء واستمراره، جعله دائماً، ويرجع المصطلح "المستدامة" في اللغة اللاتينية القديمة إلى كلمة "sustenere"، والتي تعني الحفاظ والاحتفاظ بالشيء وصيانة استخدامه للإبقاء عليه، أما في الاصطلاح فتعني الحفاظُ على نوعيةِ الحياة من خلال التأقلم مع البيئة واستغلال الموارد الطبيعيّة لأطول مدى زمنيٍّ ممّا يساعدها في المحافظة على استمرار الحياة وتعاقب أجيالها، كما يعني المصطلح عدم الاضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة والمحافظة على الوضع الذي ورثه الأجيال[٨].

أما مفهوم التنمية المستدامة، أو التنمية المتواصلة والمستمرة، فتعني تلبية احتياجات أفراد المجتمع في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، إذ تركز على النمو الاقتصادي، والإشراف البيئي، المسؤولية الإجتماعية، وهي مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع، وهي تمكن المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشرى والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة[٩].

فالتّنمية المستدامة تغيّر حضاري يستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً وثقافياً، وتوظيف كلّ الموارد المادّيّة والطّبيعيّة والبشرية من أجل تحقيق متطلبات ورغبات أجيال الحاضر والمستقبل معاً.

ثانياً: سمات التنمية المستدامة:

تتسم التنمية المستدامة بمجموعة من السمات، ومنها ما يأتي:(١٠)

١. الشمولية، فالتنمية المستدامة لا تقتصر على مجال دون آخر، وانما تعني أحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، وغيرها.

٢. الديمومة، فهي تلبي حاجات الحاضر والمستقبل،

٣. التنمية المستدامة هي مسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار.

٤. العالمية، فمصطلح التنمية المستدامة يعد مصطلح عالمي، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.

٥. تسعى التنمية المستدامة الى استغلال الموارد بصورة عقلانية، سواء كانت متجددة او غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.

٦. التكامل والترابط بين التنمية المستدامة والبيئة.

٧. لا يمكن فصلها عناصر التنمية المستدامة بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تدخل العناصر الكمية والنوعية لها.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة الى تحقيق الآتي:(١١)

١. توفير حياة جيدة لأفراد المجتمع، من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات المجتمع والبيئة.

٢. تعزيز الوعي المجمعي بالمشكلات البيئية القائمة، وتنمية الشعور بالمسؤولية تجاه تلك المشكلات.

٣. احترام البيئة والطبيعة، وذلك من خلال التعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة افراد المجتمع.

٤. الاستغلال أو الاستخدام العقلاني لموارد الطبيعة، من خلال التعامل مع تلك الموارد على أساس محدوديتها، ومن ثم الحيلولة دون استنزافها أو تدميرها.

٥. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، وتوظيفها بما يخدم تلك الأهداف المجتمع.

٦. تحقيق النمو اقتصادي تقني من خلال تطوير مؤسسات وبنى تحتية جيدة لها القدرة على ادارة المخاطر، والمساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال الحالية والقادمة.

رابعاً: عناصر التنمية المستدامة:

تتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسة تتمثل بالآتي:[١٢]

١. العنصر الاقتصادي: ويعني السعي الى زيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد ممكن، والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الامثل وبكفاءة ويشير مفهوم الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي ايلاؤهم الأولوية الأولى.

٢. العنصر الاجتماعي: ويشير الى العلاقة بين البيئة والمجتمع، والسعي الى تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية، وتعزيز المشاركة السياسية للمجتمع.

٣. العنصر البيني: من خلال المحافظة على الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها.

المبحث الثاني

مجالات التنمية المستدامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية

لقد نوهنا سابقاً أن التنمية المستدامة لا تقتصر على مجال محدد دون آخر، وانما تشمل مختلف جوانب حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما سيتم البحث فيه من خلال تقسيم هذا المبحث على أربعة مطالب، وكما يأتي:

المطلب الأول: اعادة بناء مؤسسات الدولة السياسية والدستورية:

مثلت اعادة بناء مؤسسات الدولة الألمانية الأساس والبداية التي بدأت بها الجمهورية الفتية من أجل اعادة بناء نفسها من جديد، والتي كان لابد ان تأخذ الشكل الديمقراطي الذي يستند على دستور للبلاد يقر بالديمقراطية والعمل من اجل حقوق افراد الشعب الألماني، فضلا عن ذلك فانه لولا بناء مؤسسات الدولة السياسية والدستورية بشكل رصين فلن يكون هناك بناء اقتصادي او اعادة ترميم بنية المجتمع التي غلب عليها الطابع النازي قبل واثناء الحرب[١٣].

لقد حددت الحرب العالمية الثانية مصير الشعب الألماني بعد عام ١٩٤٥، إذ التقت جيوش الحلفاء والاتحاد السوفيتي في برلين، وعملوا على تقسيم المانيا الى أربع مناطق احتلال (أمريكية، بريطانية، فرنسية، سوفيتية)، ولكنه ونتيجة للخلاف الذي ثار بين دول الاحتلال الأربع حول اعادة بناء الاقتصاد الالماني،

والتعويضات الحربية المطلوبة من ألمانيا، فقد فشلوا في إدارة مناطق الاحتلال، وكذلك في تقرير شكل الحكومة الألمانية[١٤].

استمرت تلك الخلافات حتى عام ١٩٤٨ عندما اتفقت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على دمج المناطق الثلاث الواقعة تحت ادارتهم ، والتي تمثل بمجملها (ألمانيا الغربية)، ووضع نظام سياسي ، وتوج هذا الاتفاق بتشكيل لجنة من الخبراء لوضع مشروع دستور لاتحاد و ولايات المانيا الغربية، وتم انتخاب المجلس البرلماني المؤلف من (٦٥)عضواً، فضلاً عن(٥) مندوبين من برلين الغربية يتمتعون بصوت استشاري، وفي شهر أيار سنة(١٩٤٩) أقر المجلس المذكور دستور ألمانيا الغربية (القانون الأساسي) ، وبعد مرور ثلاثة اشهر جرت انتخابات أول مجلس نيابي او ما يسمى بمجلس الشعب (البوندستاغ) الذي يمثل عموم الشعب في جميع الولايات الألمانية الغربية في(١٤ آب ١٩٤٩)، كما شُكِّلَ مجلس الولايات (البوندسرات) وهو بمثابة مجلس ثان للبرلمان، ومهمته مشاركة الولايات في إدارة الاتحاد وتشريع القوانين، واتخذت مدينة بون عاصمة مؤقتة للجمهورية إلى أنْ تحل مشكلة برلين العاصمة المقسمة، وهكذا قامت الجمهورية الألمانية، التي أخذت بالنظام الديمقراطي النيابي الاتحادي الذي يقوم على اساس توزيع الاختصاصات والمسؤوليات بين الاتحاد والولايات التابعة له، وقد مثلث هذه التطورات بداية لبناء ألمانيا من جديد ومن ثم الشروع في عملية التنمية[١٥].

لقد شمل اعادة بناء مؤسسات الدولة الالمانية الاهتمام ببناء منظمات المجتمع المدني، وهي اليوم تعد جزءاً هاماً ضمن النظام السياسي الألماني، فهي منظمة ولها بنية متماسكة، وتحظى بمكانة متميزة كونها عنصر هام في انجاح عملية اعادة البناء والتنمية ومن ثم استمرارها واستدامتها، إذ أسس المجتمع المدني شركات تساهمية للانتاج واعادة البناء، تساعدها في ذلك المصارف، مثل شركة مارسيدس وباير[١٦].

وكانت الأهداف الأساسية التي عملت على تحقيقها جمهورية ألمانيا الاتحادية من خلال مؤسساتها الدستورية والسياسية هي: تحقيق السلام، واستعادة السيادة الألمانية وسمعتها الدولية المفقودة، فضلاً عن تحقيق الوحدة الألمانية بالطرق السلمية، وتطوير العلاقات الألمانية مع الدول الأوربية الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك اثبتت جمهورية ألمانيا قدرتها على الظهور الى حيز الوجود بسرعة، وعلى سلوك الطريق الديمقراطي بنجاح[١٧].

المطلب الثاني: اعادة بناء الاقتصاد الألماني وتحقيق التنمية الاقتصادية:

رغم الهزيمة الكبيرة التي منيت بها ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من تدمير لغالبية مدنها واقتصادها، استطاعت أن تنهض من جديد، ولم يكن الهدف من تلك النهضة مجرد رغبة في التقدم والرفاهية فحسب، وأنما هو نوعاً من رد الكرامة والاعتبار، وهو ما بدأ على يد (لودفيج إرهارد) الملقب بـ(أب المعجزة

الاقتصادية الألمانية)؛ حين شعر منذ عام (١٩٤٤) بحتمية خروج ألمانيا مهزومة من الحرب، فكتب مذكرة بعنوان "تمويل ديون الحرب وإعادة هيكلتها" شملت رؤيته عن كيفية إعادة بناء الاقتصاد الألماني على أساس فكرة السوق الاجتماعي التي تقوم على حرية السوق مع الاهتمام بالتوازن الاجتماعي، ليطبق سياسته فور انتهاء الحرب كوزير لولاية بافاريا ثم بعد تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية عام (١٩٤٩) كوزير للاقتصاد في أول حكومة برئاسة (كونراد أديناور)[١٨].

ورغم إجبار ألمانيا على دفع تعويضات تبلغ قيمتها(١,١) مليار دولار سنويًا منذ نهاية الحرب الثانية (آخر دفعة١٩٧١) ، إلا أن(لودفيج إرهارد) قام بخطوات طموحة؛ إذ اتفق مع سلطة الاحتلال على تغيير العملة بصورة مفاجئة في(١٩آيار ١٩٤٨)، وذلك بإلغاء عملة "مارك الرايخ" واستبداله "بالمارك الألماني"، وإلغاء ديون الدولة، ثم قام دون إبلاغ سلطة الاحتلال بتحرير السوق وتحديد الأسعار؛ الأمر الذي أجبر التجار علي إخراج بضائعهم المخبأة لتختفي السوق السوداء وتتراجع أسعار البضائع، ولتنتهي الأزمة الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب[١٩].

لقد افادت النهضة الاقتصادية الألمانية من رفض الرئيس الأميركي "روزفلت" لمشروع "مورجنتاو" الذي كان يهدف إلى جعل ألمانيا دولة زراعية فقط اتقاءً لخطورتها، حتى لا يتكرر خطأ الحلفاء معها بعد الحرب العالمية الأولى، بفرض قرارات مهينة عليها تدفعها للانتقام، مما جعلهم يفكرون في بديل يضمن نهضة ألمانيا دون أن تخرج عن نطاق سيطرة الحلفاء الغربيين، الأمر الذي أدى إلى إقرار وزير الخارجية الأميركي "جورج مارشال" المشروع المعروف باسمه(مشرع مارشال) [٢٠] في عام(١٩٤٧) لدعم دول أوروبا، وبذلك تم تحريك الاقتصاد الألماني، مما شكل نقطة الانطلاق نحو الازدهار الاقتصادي[٢١].

وقد تطور الاقتصاد الألماني بصورة سريعة على أيدي الشعب الألماني وكذلك المهاجرين وبالذات من تركيا التي كانت ألمانيا قد وقّعت معها اتفاقية لاستقدام العمالة في عام(١٩٦١)، حتى أصبح الاقتصاد الألماني رابع أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة والصين واليابان بناتج محلي بلغ(٣,٥١٨) تريليون دولار في عام(٢٠١١)، كواحدة من أكثر الدول صناعةً للسيارات والآلات والمواد الكيميائية والمعدات والأدوات المنزلية، وكرائدة في إنتاج الطاقة الشمسية في جميع أنحاء العالم، كما توجد لديها(٣٧) شركة من أكبر(٥٠٠) شركة في العالم في مجال أسواق الأسهم العالمية[٢٢]

ان النظام الاقتصادي الألماني هو نظام سوق اجتماعي حر، ذو توجيه عام للمسار الاقتصادي ككل، فهو يربط بين مبادرة الفرد الحرة ومبادئ التقدم الاجتماعي معاً، فإن القانون الأساسي الذي يضمن حرية المبادرات الخاصة والملكية الخاصة يخضع هذه الحقوق الأساسية لشروط اجتماعية معينة، ووفقاً لمبدأ(قليل من الدولة بقدر

الإمكان، وكثير من الدولة بقدر الحاجة)، فإن عمل الدولة في المقام الأول عمل تنظيمي بحت، فهي تضع الشروط العامة التي تجري في إطارها أعمال السوق، كما ان التنافس هو الشرط الأساسي لنجاح عمل السوق الحرة، غير أن التنافس عملية شاقة ومعقدة، ومن الطبيعي أن تحاول الشركات من حين لآخر تعطيل القدرة على التنافس[٢٣].

وساعد هذا الازدهار الاقتصادي على توفير قاعدة مادية متينة لمؤسسات النظام السياسي بشكل عام، وللحكومة بشكل خاص، الأمر الذي مكنها مع الإدارة الناجحة من تقديم أداء فاعل ولد قبولاً شعبياً انعكس عليها إيجاباً عبر الانسجام داخل الحكومة الاتحادية(بين وزاراتها)، أو في داخل حكومات الولايات(بين وزاراتها)، هذا من جانب، ومن جانب آخر ساعد الازدهار الاقتصادي وتوفر المصادر المالية على تعاون البرلمان الاتحادي، و البرلمانات المحلية مع تلك الحكومات طالما أن سياستها تحض بالقبول أو عبر تقليص فرص المعارضة في إسقاطها، فضلاً عن دفع المؤسسات الدستورية الأخرى إلى التعاون معها[٢٤].

ويعد قطاع الصناعة أحد أبرز القطاعات المهمة التي خدمت الاقتصاد الألماني وساهمت في نهضته من جديد، فهناك أربعة قطاعات مهمة تطغى على الصناعة الألمانية، وهي: قطاعات السيارات، وبناء الآلات، والصناعات الكيميائية، والصناعات الكهربائية. ومن اللاعبين العالميين الكبار في هذه المجالات هي شركات (فولكسفاجن ودايملر وبي إم دبليو) جميعها في مجال السيارات وشركةBASF (كيميائيات)، وسيمنز (كهربائيات)، أما في قطاع بناء الآلات فتعد الشركات المتوسطة الحجم هي السائدة، إذ حقق القطاع الصناعي في ألمانيا حوالي (٢٣.٤%) من القيمة المضافة الإجمالية لعام (٢٠١٧)، إذ بلغ حجم مبيعات الشركات الصناعية (١٨٩٣) مليار يورو في عام (٢٠١٧)، واحتل قطاع السيارات نسبة كبيرة من الرقم المذكور، فوصل حجم المبيعات الى (٤٢٥) يورو، أما نسبة التصدير فبلغت حوالي (٤٨,٤ %)[٢٥].

أما في مجال الطاقة المتجددة أو ما يسمى بالاقتصاد الاخضر فشهدت المانيا توجّهاً حثيثاً تتجاه ذلك ، وقد شكلت المتغيرات الدولية محفزاً جوهرياً لهذا التوجه، خاصة مع حادث مفاعل فوكوشيما النووي في اليابان في آذار(٢٠١١)، وهو الحادث الذي دفع الحكومة الألمانية إلى التخلص التدريجي من (٢٢) مفاعلًا نووياً، وإحلال مصادر الطاقة المتجددة محلها[٢٦].

وفي عام (٢٠١٩)، شكلت الطاقة المتأتية من الشمس والرياح والمياة والكتلة الحيوية (٤٧.٣%) من إنتاج الكهرباء في البلاد، بينما أنتجت محطات الطاقة التي تعمل بالفحم والطاقة النووية (٤٣.٤%) ونتيجة لذلك، انخفضت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بـ(١٥%) تقريبًا بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، كما

ارتفع إنتاج الكهرباء من الألواح الشمسية بنسبة (٦%)، والغاز الطبيعي بـ(١٠%)، بينما لم تشهد حصة الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء في البلاد تغييراً يذكر[٢٧].

أما في مجال العمل وتوفير الايدي العاملة فيوجد في جمهورية ألمانيا الاتحادية حوالي (٤٤,٣) مليون إنسان لديهم عمل حسب احصائيات عام (٢٠١٧)، أي أكثر من نصف عدد السكان الإجمالي من بينهم (١٨,٤) مليون امرأة وقد ارتفع عدد العاملين خلال السنوات الاثني عشر الأخيرة باستمرار، وهذا يعود أيضاً إلى الهجرة الوافدة من القوى العاملة، ثلاثة أرباع العاملين في ألمانيا تقريباً يعملون في قطاع الخدمات، الذي استمر خلال السنوات الأخيرة في النمو باستمرار، في المقابل يتراجع عدد العاملين في القطاعات الإنتاجية، التي كان يعمل فيها خلال عام (٢٠١٧) حوالي (٢٤) فقط من إجمالي العاملين، وتلعب الحرف اليدوية دوراً كبيراً ومهماً في هذا القطاع أما البطالة فهي في تراجع مستمر ففي (٢٠١٧) وصلت نسبة العاطلين عن العمل إلى (٥,٧%) وهي عند أدنى مستوى لها منذ عودة الوحدة الألمانية في (١٩٩٠)[٢٨].

أما ساعات العمل فهي قليلة نسبياً، ففي عام (٢٠١٧) عمل الألماني حوالي (١٣٥٦) ساعة كمتوسط حسابي، اي (٣-٤) ساعات يومياً وتعود هذه القيمة المتدنية إلى الكثرة النسبية لأيام الإجازة والعطل الرسمية وإلى العدد الكبير من النساء العاملات بدوام جزئي[٢٩]، فيبلغ عدد النساء في المجتمع الالماني حوالي (٤١) مليون امرأة تقريباً، ونتيجة لهذه النسبة التي تزيد بحوالي (٢) مليون امرأة عن إجمالي عدد الرجال، فهي تلعب دوراً مهماً وكبيراً في الاقتصاد الألماني، بصفتها مستثمرة أو مديرة أو عالمة أو خبيرة، وحسب بيانات مكتب الإحصاء الاتحادي فإن ألمانيا لديها ثالث أعلى نسبة من النساء العاملات مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى، ففي عام (٢٠١٧) كانت هناك (١٨,٤) مليون امرأة في سن (٢٠) حتى (٦٤) سنة تعمل بانتظام، وهذا يعادل حوالي (٧٥ %) من النساء في هذه الفئة العمرية، وقد ارتفعت نسبة النساء العاملات في ألمانيا بمعدل (٨ %) خلال السنوات العشر الأخيرة، مع العلم أن نسبة الرجال العاملين تقع عند حوالي (٨٣%) [٣٠].

المطلب الثالث: التنمية الثقافية واعادة تشكيل الثقافة السياسية الألمانية:

عملت الجمهورية الاتحادية على إعادة التثقيف السياسي من خلال تنشئة اجتماعية سياسية عبر برنامج شامل، فحشدت المدارس، ووسائل الإعلام، والمنظمات السياسية خلف هذه الجهود، مما ولد ثقافة سياسية ديمقراطية منسجمة مع المؤسسات والعملية السياسية للجمهورية الاتحادية، فضلاً عن جيل جديد من الشباب مؤمن بالحياة الديمقراطية، وأكثر تأهيلاً سياسياً، الأمر الذي ولد نزعة جديدة لدى المجتمع الألماني أخذت تحل محل نزعة الحروب ألا وهي نزعة التوق نحو البناء، والتطور الداخلي كأسلوب جديد للبرهنة على التفوق العنصري، الأمر الذي قلب وجه ألمانيا إلى دولة كبرى بعد ثلاثة عقود فقط من انتهاء الحرب العالمية الثانية[٣١].

وتمثلت احد جوانب تشكيل الثقافة الجديدة في المواد الدراسية التي تعطى للطلبة خلال مراحل التعليم، وتعد مادة الأخلاق من المواد التي يتم تعليمها للطلبة خلال تعليمهم الأساسي، هذه المادة هي من المواد المختلفة التي يتعلمها الطلبة خلال دراسة الحضانة أولا وتستمر معهم حتى إنهاء التعليم الأساسي ودخول المرحلة الثانوية، ويتعلم الأطفال خلالها العديد من الأساسيات، ومنها احترام القانون، عدم رمي النفايات في الشارع، احترام إشارات المرور لأنها موجودة لحماية الشخص وليس لعرقلته، فضلاً عن الموسيقى، والسباحة، وغيرها والتي تهدف لتنمية مهارات الطلبة الحسية والعقلية ودفعهم للخروج من بوتقة التكرار إلى فضاء الابتكار[٣٢].

كما سعت الجمهورية الجديدة وعملت على خلق ما يعرف بـ(ثقافة الذاكرة الحية) للحفاظ على ذكرى وأفعال النازية في وعي الأجيال القادمة، من خلال ذكريات الحرب والحكم الدكتاتوري والدوافع الايدلوجية للجرائم، وكذلك ذكرى ضحايا الملاحقة والاعتقال، ومن ضمن ثقافة الذاكرة الحية أيضاً تم نصب العديد من المواقع التذكارية، لمختلف فئات الضحايا في شتى أنحاء ألمانيا، ففي وسط برلين على سبيل المثال وضع نصب تذكاري، ليذكر الأجيال بحوالي ستة ملايين يهودي قضوا في أوروبا ضحية المحرقة النازية "الهولوكوست"، كذلك لابد أيضا من الاحتفاظ بذكرى تقسيم ألمانيا وإقامة جدار برلين(١٩٤٥-١٩٤٩) للأجيال القادمة التي لم تشهد التقسيم، لتكون عبرة ورادعاً ومسؤولية[٣٣].

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول ان أساليب التخطيط والتطوير التي اتبعتها جمهورية ألمانيا الاتحادية من خلال وضع الأهداف وتقسيم المهام، ووضع الاستراتيجيات المناسبة والصحيحة، ومن خلال ادارتها الصحيحة حققت التنمية المستدامة، وأضحت نموذجاً قابلا للتصدير الى دول اخرى ومنها البلدان العربية.

المطلب الثالث: التنمية الاجتماعية:

يعد التعليم الجيد أحد اهم المرافق التي عملت جمهورية ألمانيا على بناءها من جديد وتطويرها بالشكل الذي يعمل على ترسيخ الديمقراطية والتنمية، فبعد انتهاء مرحلة رياض الأطفال، وهي مرحلة اختيارية في ألمانيا، يبدأ التعليم المدرسي بالمرحلة الابتدائية الأساسية، التي تنتهي في الصف الرابع، باستثناء بعض الولايات التي تنتهي فيها هذه المرحلة في الصف السادس مثل ولايتي برلين وبراندنبورغ، وفيها يتعلم الأطفال قواعد القراءة والكتابة والحساب، ومعارف مختلفة، مثل الجغرافية والتاريخ والعلوم، وجدير بالذكر أن المدارس الابتدائية في ألمانيا مجانية ويتم تمويلها من الضرائب.[٣٤]

وعند انتهاء مرحلة التعليم الابتدائي، يتم فصل الأطفال وينتقلون إلى مدارس تكميلية، ويتم اختيار المدرسة التكميلية حسب نتائج الأطفال في المرحلة الابتدائية وكفاءتهم وقدراتهم على التعلم، ويقوم المعلمون بتقديم اقتراحات للأهالي تساعدهم على اختيار المدرسة الملائمة لأطفالهم، علماً أنه في المرحلة الابتدائية يرافق التلاميذ

خلال السنوات الأربعة ذات المعلمة أو المعلم، ما يتيح لهم متابعة تطور التلاميذ ويساعدهم على تقييم قدارتهم جيدا خلال المرحلة الابتدائية[٣٥].

وتتمتع المرأة في جمهورية ألمانيا بتأهيل من أفضل المستويات، إذ انَّ أكثر من نصف حملة الشهادة الثانوية "بكالوريا" من الإناث، وحوالي (٥٠%) من خريجي الجامعات، و (٤٥%) من حملة الدكتوراه هم أيضا من الإناث، وحسب الوزارة الألمانية الاتحادية للاقتصاد والطاقة فإن المناصب القيادة مازالت بشكل رئيسي من نصيب الرجل، فحوالي (٨٨,٤%) من أصحاب مرتبة بروفيسور هم من الذكور، ومن بين (١٨٥) مجلس إشراف في شركات مؤشرات سوق المال إضافة إلى (٢٥) شركة مشاركة يوجد فقط ست سيدات تشغلن منصب رئيس المجلس[٣٦].

رغم ذلك هناك تطور إيجابي، فمنذ الأول من كانون الثاني (٢٠١٦) يسري في ألمانيا قانون نسبة مشاركة المرأة، الذي ينص على لزوم أن يكون (٣٠%) من أعضاء مجالس الإشراف في حوالي (١٠٠) شركة كبيرة من النساء، أما في ميدان السياسة فلدى ألمانيا حالياً الوزارة الأكثر أنوثة حتى الآن على الإطلاق تسعة وزراء من الذكور وسبعة وزراء من الإناث، وهذا يجعل نسبة النساء في الوزارة الاتحادية (٤٤%) وهو أمر جيد، إلا أنه لا يعبر عن الإطار العام لأوضاع المساواة بين الجنسين في السياسة الألمانية، وفي عام (٢٠١٨) كان هناك (٢٩ %) فقط من الوزراء الاتحاديين ووزراء الدولة وسكرتيري الدولة ومدراء الأقسام من الإناث، وفي البوندستاغ تزيد نسبة المشاركة النسائية بالكاد عن (٣٠%)[٣٧].

الخاتمة والاستنتاجات:

استهدفت هذه الورقة البحثية تقديم دراسة موجزة عن التنمية المستدامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وتوصلت الى جملة من الاستنتاجات التي يمكن ايجازها في الآتي:

١. تعد التنمية عملية شاملة لا تقتصر على مجال واحد فقط وانما تشمل جميع مجالات ونواحي الحياة، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويتطلب تحقيقها وجودها ارادة اجتماعية سياسية حقيقية لدى الدولة ومؤسساتها وكذلك لدى المجتمع والفرد، الأمر الذي كان موجوداً عند الألمان من أجل اعادة بناء دولتهم من جديد.

٢. لم تعتمد عملية التنمية ومن ثم النهضة الألمانية على فئة معينة، وانما ساهمت فيها جميع فئات وجماعات المجتمع الألماني، فضلا عن جميع القطاعات.

٣. كان للمؤسسات السياسية الديمقراطية دور كبير في اعادة بناء الدولة الألمانية من جديد بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية منهكة ومدمرة.

٤. لم تعتمد التنمية الألمانية على الاهتمام في جانب واحد كالصناعة مثلاً، وانما شملت جميع القطاعات، الصناعية والزراعية فضلاً عن قطاعات الصحة والتعليم والسياحة والطاقة وغيرها، مسخرة في سبيل ذلك جميع موارد الدولة.

٥. كان للتنشئة الاجتماعية السياسية دور كبير في اعادة بناء الفرد الألماني وغرس الثقافة والقيم الديمقراطية، التي تستند على المشاركة والحريات الأساسية، الأمر الذي نتج عنه مجتمعا واعياً ملتزماً بأهداف البناء والتنمية، ومتحملاً أعبائها، مقدماً التضحيات المطلوبة في سبيلها.

٦. وأخيراً يمكن القول ان كل ما حققته جمهورية ألمانيا الاتحادية من تقدم في مجالات التنمية المختلفة جعل منها واحدة من الدول المتقدمة التي تحتل مكانة مهمة في المجتمع الدولي، هذا من جانب، ومن جانب آخر جعل منها تجربة ناجعة يمكن الاقتداء بها والسير على ما سارت عليه، خصوصاً ونحن قد ذكرنا في بداية البحث ان ماضي ألمانيا هو شبيها بحاضرنا، فلم لا تتضافر جهودنا جميعاً، دولةً ومجتمعاً وجماعات سياسية ومدنية من أجل النهوض من جديد والسعي لكي يكون مستقبلنا شبيها بحاضر الجمهورية الألمانية الاتحادية.

الهوامش والمصادر:

(١) نبيل متوكيل، و مولود بن طالب: مفهوم التنمية أبعادها واستراتيجياتها –المغرب انموذجا– مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (٥٠)، ٢٠٢٤، ص٤٥٨.

(٢) عبد الرحمن محمد الحسن: التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١١، ص٨–١٠.

(٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة: إعلان الحق في التنمية، قرار رقم ٤١/١٢٨، ١٩٨٦/١٢/٤.

(٤) مصطفى يوسف كافي: التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠١٧، ص١٧

(٥) ابتهال مبروك، وأسماء فراج: التنمية السياسية، الموسوعة السياسيّة، ٢٠٢١-٠٤-١٧، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary

(٦) نائل عبد الحافظ العواملة: إدارة التنمية : الأسس – النظريات – التطبيقات العملية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٣٧.

(٧) نائل عبد الحافظ العواملة: مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(٨) محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وابعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد (٥٠)، العدد (٢)، تموز٢٠٢٠، ص٤٠٧.

(٩) إلهام يونس أحمد: التنمية السياسية والتمكين السياسي واقع المرأة العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١، ص١٣.

(١٠) وهيبة بوشيخي، وعائشة بوعجاج: واقع سياسة التنمية المستدامة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠٢١، ص٣٣.

(١١) عبد الله محمد، وآخرون: التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد (٦٧)، ٢٠١٥، ص٢٤٢–٢٤٣.

(١٢) وهيبة بوشيخي، وعائشة بوعجاج: مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(١٣) محمد صادق إسماعيل: التجربة الألمانية دراسة في عوامل النجاح السياسي والاقتصادي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع. ٢٠١٧، ص٤٤.

(١٤) جون فورد جولاي: انشاء جمهورية ألمانيا الاتحادية، ترجمة: حسين الحوت، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر والتوزيع، ١٩٦٢، ص٧.

(١٥) حسين علي حسين السعدي: النظام الاتحادي الألماني، دراسة في توزيع الاختصاصات بين المؤسسات الاتحادية والمحلية، العراق، مركز بشكجي للدراسات الانسانية، ٢٠١٩، ص٦٨.

(١٦) احسان عبد الهادي سلمان النائب: النظام السياسي الألماني، العراق، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، ٢٠١٤، ص١٥٥.

(١٧) طارق محمد طيب القصار: السياسة الخارجية الألمانية تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٢.

(١٨) وليد الشيخ، ألمانيا: الصعود والتأثير، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢، ص٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص٣.

(٢٠) مشروع مارشال: هو برنامج للمساعدات الاقتصادية والمالية قدمته الولايات المتحدة الأمريكية الى دول أوربا لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وقدر ذلك البرنامج بحوالي (١٣) مليار دولار، ونالت جمهورية ألمانيا الغربية (١٠%) من مجمل تلك المساعدات، الأمر الذي جعل تلك المساعدات تشكل نقطة الانطلاق نحو بناء تلك الجمهورية على أسس النظام الرأسمالي، والإسراع في الإنتاج الصناعي الذي افرز المعجزة الاقتصادية عام ١٩٥٢، والتي اسهمت في النهضة الاقتصادية الألمانية. ينظر: سيف عباس حسين، ظاهرة الاستقرار وعدم الاستقرار الحكومي في النظم البرلمانية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص١٢٢.

(٢١) المصدر نفسه، ص١٢٢.

(٢٢) وليد الشيخ، ألمانيا: مصدر سبق ذكره، ص٣. وينظر ايضا:
The World's Largest Economies, 2012, Available from World Wide Web: http://www.therichest.com/rich-list/world/worlds-largest-economies

(٢٣)احسان عبد الهادي سلمان النائب: مصدر سبق ذكره، ص١٠٠-١٠١.

(٢٤) سيف عباس حسين: مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

(25) مارتين أورت: ألمانيا البلدُ الصناعيّ، أهمُ الحقائق، دويتش لاند، ألمانيا، ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي:
https://www.deutschland.de/ar/topic/alaqtsad/alsnat-alalmanyt-ahm-alarqam-walhqayq#

(٢٦) محمد صادق إسماعيل: مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

(٢٧) إيما سنيث: الطاقة المتجددة في ألمانيا تنتج كهرباء أكثر من الفحم والطاقة النووية سوية، صحيفة انبدبندنت بالعربية، ٢٥تموز ٢٠١٩، متاح من شبكة الويب العالمية: https://www.independentarabia.com/node/43951

(٢٨) هيلين سيبوم: عشر حقائق عن سوق العمل في ألمانيا، ٢٠١٨، متاح من شبكة الويب العالمية:
https://www.deutschland.de/ar/topic/alaqtsad/swq-alml-alalmanyt-alhqayq-alshr-alahm

(٢٩) هيلين سيبوم: مصدر سبق ذكره.

(٣٠) كريستينا إغلهاوت: هكذا تعيش وتعمل النساء في ألمانيا، ٢٠١٩، متاح من شبكة الويب العالمية:
https://www.deutschland.de/ar/topic/alhyat/almrat-fy-almanya-almjtm-alsyast-altlym

(31) Eric Smith, The German economy, Routledge, London 1994, p45.

(٣٢) هاني حرب: الثقافة التعليمية الألمانية.. لماذا تقدمت ألمانيا على كل الدول، ٢٠١٨، متاح من شبكة الويب العالمية:
https://www.aljazeera.net/blogs/2018/9/18

(٣٣) جانيت شايان وآخرون: حقائق عن المانيا، ترجمة: أحمد ماهر صندوق، كروغر للطباعة والنشر، وزارة الخارجية الألمانية، قسم الاثقافة والاتصالات، ٢٠١٨، ص٣٤-٣٥.

(٣٤) دالين صلاحة: نظام التعليم في المدارس الألمانية – عدالة تشمل الجميع، مهاجر نيوز، و دويتشه فيليه، ٢٠١٧، متاح من شبكة الويب العالمية: https://p.dw.com/p/2aMHK

(٣٥) دالين صلاحة: المصدر نفسه.

(٣٦) المركز الألماني للإعلام: هكذا تعيش وتعمل النساء في ألمانيا، وزارة الخارجية الألمانية، ٢٠١٩، متاح من شبكة الويب العالمية: https://almania.diplo.de/ardz-ar/-/2197800

(٣٧) المركز الألماني للإعلام: مصدر سبق ذكره.